

واقع الأحياء السكنية، من أجل أحياء صديقة للطفل دراسة حالة المنطقة السكنية الحضرية الجديدة بمدينة باتنة

نور الدين عنون

أستاذ محاضر، تخصص التهيئة العمرانية

قسم علوم الأرض والكون، كلية العلوم، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر.

Noro01975@yahoo.fr

قدم للنشر في ٣/٨/١٤٣٥هـ؛ وقبل للنشر في ٢٦/٢/١٤٣٦هـ

ملخص البحث. في عام ١٩٩٦، أجاز المؤتمر الثاني للأمم المتحدة حول المستوطنات البشرية إطلاق المبادرة الدولية للمدن الصديقة للطفل، وقد أقر المؤتمر أن رفاه الأطفال هو المؤشر الأساس لمسكن صحي ولمجتمع ديمقراطي وحكامة رشيدة. يناقش موضوع البحث المؤشرات التخطيطية للمنطقة السكنية الحضرية الجديدة، للنسيج العمراني للمدن الجزائرية باعتبارها جزءاً مهماً ولها دور أساس في تنشيط الاحتكاك الاجتماعي. يهدف البحث إلى تقييم مدى كفاءة الوضعية الراهنة للاستخدام السكني بهذه المناطق في تحقيق رفاهية الطفولة على وجه الخصوص. اختارنا للمنطقة السكنية الحضرية الجديدة لمدينة باتنة، جاء بوصفها نموذجاً مثالياً للبحث في الرهانات الواجب توفيرها لتحقيق علاقة قوية بين الوظيفة السكنية والفئة الاجتماعية للأطفال. وقد خلص البحث إلى أن هذه المناطق السكنية الحضرية الجديدة، التي جاءت بوصفها نموذجاً عمرانياً يهدف إلى زيادة قدرات استيعاب المدن الجزائرية للقضاء على أزمة السكن، قد حددت فيها نسب جميع المكونات العمرانية بدقة. إلا أنها تفتقد للعناصر العمرانية المخصصة لاحتياجات الأطفال سواء كانت حيوية، أو نفسية، أو اجتماعية. كما خلص إلى أن مخالفة قواعد التعمير خاصة تلك العمليات الرامية إلى زيادة كثافة العقار المبني على حساب العقار غير المبني؛ ساهمت في تدني بيئة الفضاءات العمومية وتقهر جودة الخدمات المرفقة بالسكن. بالإضافة إلى أن محدودية المقاربات المعمول بها في ميدان التعمير، وبالاخص تلك التي تضبط حقوق الطفل؛ ساهمت في تدهور الذوق العام والسلوك غير المهذب المدمر لجودة الحياة الحضرية. خاصة أن المدينة الصديقة للطفل هي مدينة، أو منظومة حكم محلي، تلتزم بتطبيق حقوق الطفل، ويكون فيها صوت الأطفال واحتياجاتهم وأولوياتهم وحقوقهم جزءاً لا يتجزأ من السياسات والبرامج العامة والقرارات المتخذة؛ لأن المدينة الصديقة للطفل، هي مدينة تناسب الجميع.

الكلمات المفتاحية: حقوق الطفل، المؤشرات التخطيطية، المدينة الصديقة للطفل، احتياجات الأطفال.

(١) المقدمة

إن الاهتمام بالصحة النفسية والجسدية للطفل أضحي من القضايا الحديثة المثارة في الدراسات العمرانية، وعليه فإن معرفة خصائص مرحلة الطفولة وفهم احتياجاتهم واهتماماتهم هي خطوة ضرورية نحو تلبية احتياجاتهم، والتي يمكن تحقيقها داخل المجال السكني على اعتباره فضاء لممارسة الحياة الخاصة والعائلية، ومكاناً للراحة والترفيه.

يهدف البحث المقدم إلى تحليل الإطار العام لفكرة المنطقة السكنية الحضرية الجديدة بوصفها نموذجاً عمرانياً اعتمدت عليه الدولة لتلبية حق السكن، أين اتضح أن إدراج احتياجات الطفولة في التصميم العمراني، كان شبه معدوم.

ولإبراز مدى رفاه الأطفال قمنا بتقييم واقع المنطقة السكنية الحضرية الجديدة لمدينة باتنة بوصفها نموذجاً للأحياء السكنية. أين اتضح الواقع المتدهور للمساحات الحرة والخضراء، ناهيك عن الإخلال بالقيم النظرية للمؤشرات التخطيطية وهو الأمر الذي أثر على تطور الطفل وتوازنه. ومن ثمة السعي لمحاولة اقتراح توصيات ترمي لتجسيد فكرة الأحياء الصديقة للأطفال، بالتركيز على تعزيز كل من الحس المدني والإدارة الرشيدة، بوصفها عوامل لتحسين الوضعية الراهنة.

(٢) المنهج البحثي

لقد تم توجيه البحث وفقاً لمقاربة قائمة على أربعة محاور أساسية مرتبة كما يلي:

المحور الأول: عرف فيه كل من: مجال الدراسة، وما المقصود من المنطقة السكنية الحضرية الجديدة.

المحور الثاني: تناولنا فيه مفاهيم نظرية عن الطفولة وخصائصها بالاستعانة بمعارف علم نفس الطفل التي سمحت لنا بضبط تصور حول كيفية الاستجابة لاحتياجات الطفل واهتماماته.

المحور الثالث: الذي يمثل صميم البحث حيث حاولنا في مرحلة أولى تحليل الوضع الراهن، ثم تقييم المؤشرات العمرانية في المنطقة السكنية الحضرية الجديدة باستنتاج تأثيرها على تطور الطفل وتوازنه.

المحور الرابع: وفيه تم تفسير الوضع الراهن ورسم التوجهات الرامية لتجسيد رهان أحياء صديقة للطفل. وعليه اعتمد سير البحث ومنهجيته على كل من: المنهج الوصفي لأهميته في دراسة الفضاء السكني من خلال وصف حالته وهيئته وصفاً موضوعياً. والمنهج الكمي من خلال توظيف قيم المؤشرات التخطيطية مثل نصيب الفرد من المساحة الحرة. والمنهج التحليلي للكشف عن الحقيقة بعد جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى نتائج وتوصيات مقبولة.

(٣) أهداف البحث

إن تطرقنا لمثل هذه الإشكاليات التي تهدف إلى ترقية جودة الحياة الحضرية في المدن الجزائرية من خلال التركيز على فكرة الأحياء الصديقة للطفل؛ جاء محاولة لمعرفة مدى كفاية وكفاءة الخدمات الملحقه بالسكن، لتلبية احتياجات الطفل واهتماماته داخل الفضاء السكني، وكذا الإشارة إلى بعض المخاطر القائمة والمحتملة التي قد يتعرضون لها، كما يهدف البحث مستقبلاً إلى تحقيق غاية تطبيقية، من خلال فهم أسباب فشل السياسة السكنية المسماة بـ (ZHUN) على صعيد نوعية الخدمات المقدمة؛ لأن ذلك له أهمية في تحسين كفاءة أداء تلك الخدمات بما يكفل توفيرها لفئة اجتماعية مهمة.

(٤) تقديم مجال الدراسة

في وسط الشرق الجزائري وفي موقع جغرافي جيد يسمح لها بتطوير مختلف وظائفها الحضرية، يمتد النسيج العمراني لمدينة باتنة في موضع منبسط نسبياً على مساحة تقدر بـ ٣٧٢٦ هكتار. حيث شهدت مدينة باتنة منذ نشأتها سنة ١٨٤٨ ميلادية نمواً متزايداً للسكان، إلا أن التوسع الكبير في النسيج العمراني للمدينة، الذي يمثل قرابة ٨٠٪ من نسيجها الحضري الحالي قد تم تشييده خلال الخمسين سنة الأخيرة التي تتوافق مع فترة استقلال البلاد (نور الدين، ٢٠١٢).

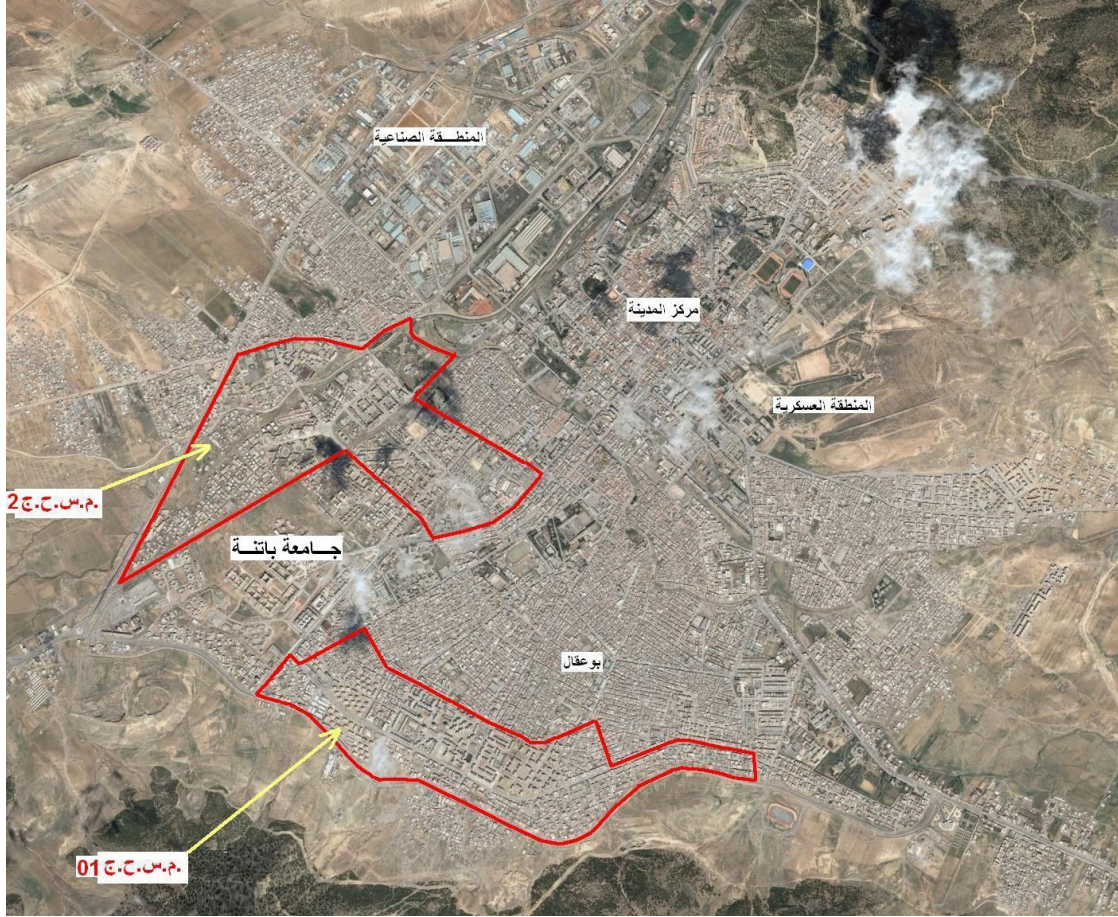
وقد تجسد هذا النمو العمراني الكبير، من

خلال مختلف المخططات العمرانية، حيث شهدت المدينة ظهور أول مخطط عمراني رئيس (PUD) سنة ١٩٧٨ م، والذي كان من بين أهم توجيهاته الكبرى: تحديد مناطق التوسع المستقبلي للمدينة من خلال برمجة منطقتين سكنيتين حضريتين جديدتين، بمساحة عقارية إجمالية قدرها: ٣٤٨,٧٨ هكتار، تقعان في جنوب مركز المدينة كما يوضحه الشكل رقم (١).

(٤،١) المنطقة السكنية الحضرية الجديدة: نموذج لسياسة السكن الاجتماعي

من أجل بناء وتقدير وجه حضري جديد للجزائر، وترجمة لمبادئ السياسة الاجتماعية تحت شعار العدالة الاجتماعية؛ كان الاعتماد على فكرة المنطقة السكنية الحضرية الجديدة ضرورياً حتى تسجل السلطة العمومية حضورها ميدانياً وتؤكد مساهمتها وتكفلها بمشكلة السكن والإسكان؛ لأنه نموذج ينسجم ووتيرة عملية التنمية الوطنية المتسارعة والرامية إلى توفير السكن.

بهدف زيادة قدرات استيعاب المدن الجزائرية من السكن والتجهيزات الجماعية، ولتلبية الاحتياجات التوسعية للمدن جاءت التعليمات رقم ٠٣/٧٥ المؤرخة في ١٩ فيفري ١٩٧٥ م المتضمنة إنشاء المناطق السكنية الحضرية الجديدة، حيث تم تعريفها على أنها مناطق لاستقبال برامج السكن الوطنية. وهي أيضاً عملية للتحكم في



الشكل رقم (١): موقع المنطقتين السكنتين الحضريتين الجديدتين داخل مدينة باتنة. المصدر: (Google earth, 2014) بتصرف.

هذا الاهتمام بالجانب الكمي أثر على نوعية المجال السكني، الذي يعتبر مكان الحياة الخاصة العائلية ومكان الراحة والترفيه، مع ضرورة توفر بعض المرافق العمومية والجماعية التي تسمح بالاحتكاك الاجتماعي والاستفادة من الخدمات (Alberto, 1984). فالمجال السكني الصافي يتكون من: المساحة المبنية السكنية، ومساحة المرافق الملحقة التي هي مجموع كل من المساحات الحرة والمساحات المخصصة للطرق الثانوية ومساحات توقف السيارات (Pierre, 2005). ولا يمكن الحكم

العقار الحضري ومن ثمة توجيه التوسع العمراني للتجمعات الحضرية (بشير، ٢٠٠٠). غير أنه لا يوجد تعريف دقيق يحدد الخصائص العمرانية للمنطقة السكنية الحضرية الجديدة، فأكبر المناطق السكنية الحضرية قد تصل مساحتها إلى ٤٠٠ هـ بطاقة استيعاب ١٢٠٠٠ مسكن، في حين أن أصغرها مساحة يتراوح ما بين ١٥ و ٣٠ هـ بطاقة استيعاب ٤٠٠-٥٠٠ مسكن، والكثافات الخام تتراوح ما بين ١٦ و ٦٠ مسكن / هكتار (وزارة التهيئة العمرانية، ١٩٨٧).

تحقق الهدف الأساس من عملية التنشئة الاجتماعية، وهنا نجد أن المختصين في علوم التربية يجمعون على أن مرحلة الطفولة تنقسم إلى فترتين متميزتين هما: مرحلة الطفولة المبكرة من (٢-٥ سنوات) وفيها يكتسب الطفل المهارات الأساسية مثل: المشي واللغة وهو ما يحقق قدراً كبيراً من الاعتماد على النفس.

مرحلة الطفولة المتأخرة (٦-١٢ سنة) وهي المرحلة التي تنتهي ببلوغ الطفل ودخوله مرحلة مختلفة كثيراً عن سابقتها وهي مرحلة المراهقة.

والشكل رقم (٢) يوضح التطور في الخصائص العقلية والسلوكية، وكذا الاجتماعية في كل من مرحلتين الطفولة المبكرة والمتأخرة. ففي المرحلة الأولى يسعى الطفل للاستطلاع وتكوين علاقات اجتماعية، في حين نجده في المرحلة المتأخرة يطور مدركاته الحسية لعناصر البيئة التي يعيش فيها ويطور علاقاته الاجتماعية؛ لذا نرى أنه من الضروري الأخذ بهذه المعطيات في إعداد المشاريع التي تمكن الطفل من أن يطور علاقاته بالمكان وبالأطفال الراشدين وبالجماعة وبالثقافة الحضرية. وبهذا الشكل تصبح العلاقات الدعامة الأولى للحياة النفسية والاجتماعية للطفل.

على حسن تنظيم هذه المكونات الثلاثة، إلا إذا حققت الراحة النفسية والجسدية للسكان وساهمت في اندماجهم الاجتماعي. لكن إهمال الجانب النوعي جعل من المنطقة السكنية الحضرية الجديدة عملية عمرية تقنية بحتة، وليدة قرار سياسي إداري في أعلى مستويات هرم السلطة والمؤسسات الرسمية (محمد الأمين، ٢٠٠١).

(٥) معرفة الطفولة، خطوة نحو تلبية احتياجاتهم

تعرف الطفولة من وجهة نظر علماء الاجتماع على أنها الفترة المبكرة من الحياة الإنسانية التي يعتمد فيها الفرد على والديه اعتماداً كلياً فيما يحفظ حياته وحتى تتم عملية نضجه الفسيولوجي والعقلي والنفسي والاجتماعي والخلقي والروحي.

كما يعرف الطفل وفقاً للمادة الأولى من مشروع اتفاقية الأمم المتحدة على أنه: كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، وأما الطفولة فتعرف على أنها المرحلة التي لا يتحمل فيها الإنسان مسؤوليات الحياة معتمداً على الأبوين وذوي القربى لإشباع حاجته العضوية وعلى المدرسة في التعليم، وتمتد زمنياً من الميلاد وحتى قرب نهاية العقد الثاني من العمر.

(٥،١) خصائص مرحلة الطفولة

يجب الوقوف على أهم خصائص وسمات مرحلة الطفولة حتى يتمكن من التعامل مع أفراد هذه الفئة العمرية الحساسة بأساليب سوية ومشاريع



الشكل رقم (٢): أهم خصائص مرحلة الطفولة.

(٥،٢) كيفية الاستجابة لاحتياجات الطفل واهتماماته

متطلباتهم المكانية، وذلك من خلال حتمية التفكير في تصميم وتجهيز الفضاءات العمومية بالعناصر والمكونات المادية التي من شأنها تلبية احتياجاتهم الحيوية، والنفسية والاجتماعية كما هي مختصرة في الجدول الموالي الذي يربط بين نوع الاحتياجات وكيفية تلبيتها:

رعاية الطفولة هي مفهوم يشير إلى رفاية الأطفال التي هي هدف كل نشاط مبذول من أجل الطفولة وتعنى بها برامج الرعاية الاجتماعية التي تصاغ لصالح الطفولة. ونحن بوصفنا متخصصين في تهيئة العمران مطالبون بالاعتناء بحاجاتهم وتلبية

الجدول رقم (١): توزيع احتياجات الطفل وكيفية تلبيتها.

الاحتياجات	الغاية من الاحتياجات	كيفية تلبيتها
الحيوية		
تمالك النفس ورباطة الجأش	استكشاف، معالجة يدوية، تنسيق وتنظيم، تذكر، تحسن الكفاءة	تزويد فضاءات اللعب بالأدوات (التفكيك والتركيب، اللصق، البناء، الطحن، النحت، الرسم، العزف)
الحاجة للحركة	النشاط الجسمي (البدني)	تهيئة مسارات التنقل وأماكن الرياضة
الحاجة للراحة والهدوء	الراحة النفسية	مثل عزله بين الأشجار
الحاجة للأمن	الراحة النفسية	تحديد مجالات الارتفاع، ممرات ومساحات محمية
الحاجة للمغامرة	سرعة الاستجابة	أماكن مخصصة لرياضات السرعة
الاجتماعية		
حياة اجتماعية، المدرسة، الجماعة	العمل للآخرين، المساعدة، معنى المسؤولية، أهمية تنامي الجماعة	ألعاب جماعية القواعد والقوانين
التنشئة الاجتماعية	مصلحة للمحيط	الرياضة، ألعاب جماعية النوادي الثقافية الترفيهية
الحاجة للاستقلالية	الاعتماد على النفس	-
النفسية		
استكشاف الآخرين والعالم	البحث عن القدوة	تصميم مجسمات أو رسم واجهات ذات مدلول تاريخي، طبيعي، ثقافي...
الانخراط في قيم البالغين	المشاركة والشعور بالانتماء	-

(٦) تقييم وضعية المنطقة السكنية الحضرية الجديدة لمدينة باتنة

المدن (٣٠٠ ألف نسمة) مثل مدينة باتنة، يجب أن تتوفر على نصيب قدره ٢م١٠ من المساحات الخضراء لكل نسمة أي يجب أن تتوفر المدينة على أكثر من ٢٥٠ هكتار من المساحات الخضراء، غير أن الواقع الراهن للمساحات الخضراء لا يتجاوز عتبة ٣٠ هكتاراً وهو ما يجعل من نصيب الفرد في حدود ٢٩, ٢م٠ لكل نسمة.

أما بالنسبة للمنطقتين السكنتين الحضريتين

(٦،١) الإخلال بالمؤشرات التخطيطية، خطوة نحو الإخلال بجودة البيئة السكنية

إن المعايير النظرية الواردة في الشبكة النظرية للتجهيز، المعتمدة لدى الوزارة الوصية والمعمول بها في مكاتب الدراسات الجزائية؛ تبين أنه في فئة

حيث أصبح عدد المساكن الفعلي في كل من المنطقتين السكنيتين ٦٠١١٤ مسكن و ٣٣٧٩١ مسكن على الترتيب وهو ما يعني أن المساحة الخضراء الحقيقية الواجب توفيرها هي ٨٤,٩٦ هكتار و ٨٠,٢٢ هكتار.

والجدول الموالي يوضح أهم المعطيات التخطيطية لكل من المنطقتين السكنيتين الحضريتين الجديدتين بمدينة باتنة:



نمط السكن الفردي نمط السكن الجماعي

الشكل رقم (٣): توجيه المساحات الحرة في السكن الجماعي إلى تخصيصات للسكن الفردي. المصدر: (Google eart, 2014)، بتصرف.

الجديديتين اللتين هما بمنزلة مجموعة أحياء؛ فيجب أن تتوفر بكل واحدة منهما مختلف أصناف المساحات الحرة: من حدائق عمومية وحدائق أحياء وحدائق للأطفال بمساحة إجمالية قدرها ٣٦,٩٥ هكتار للمنطقة السكنية الأولى و ٣٢,٤٠ هكتار للمنطقة الحضرية الثانية.

غير أن عمليات تكثيف الإطار المبنى (أي زيادة المساحة المبنية على حساب المساحة غير المبنية) التي عرفت منطقة الدراسة كما هو موضح في الشكل رقم (٣)؛ ساهمت في الإخلال بالمؤشرات التخطيطية المحددة في دفتر الشروط الخاص بالمنطقة السكنية الحضرية الجديدة. حيث قامت السلطات المحلية في التسعينيات بتحويل المساحات الحرة المنتشرة بين العمارات السكنية، إلى مساحات جديدة لبنيات السكن الفردي وذلك بتجزئة الفضاءات المفتوحة إلى قطع أرضية معدة للبناء الفردي.

الجدول رقم (٢): المعطيات النظرية والفعالية للمنطقتين السكنيتين الحضريتين في مدينة باتنة. المصدر: (معطيات من مديرية التعمير والبناء، باتنة، ٢٠١٤م)، بتصرف.

المساحة (هكتار)	مساكن جماعية	مساكن فردية	عدد المساكن النظري	عدد المساكن الفعلي	الكثافة السكنية الخام النظرية	الكثافة السكنية الفعلية	
١٥٠	٣٤١٦	١٩٤٣	٦١٥٧	٦٠١١٤	٤١	٩٤,٤	المنطقة السكنية الحضرية الجديدة ١
١٩٨,٧٨	٢٣٦٦	١٠١٣	٥٤٠٠	٣٣٧٩١	٢٧,١٦	٦٧,٣	المنطقة السكنية الحضرية الجديدة ٢

الوحدات القاعدية، وهي المجالات التي تتضمن المرافق الملحقة بالسكن مثل الممرات والطرق الثالثة، ومساحات توقف السيارات، والمساحات الحرة والخضراء.

حيث يتبين من خلال القراءة الرقمية لمجال الدراسة؛ النقص الفادح للحدائق العمومية والمساحات الحرة بوصفها مرافق ملحقة للمجال السكني الصافي (الوحدة القاعدية) والموجهة أساساً لخدمة الأطفال حيث نجدها لا تمثل سوى ٢٢٪ من إجمالي مساحة المرافق العمومية الموجودة على مستوى هذه الوحدة التخطيطية في حين أن القواعد النظرية للتخطيط الحضري تبين أنه يجب أن تكون هذه النسبة في حدود ٦٤٪.

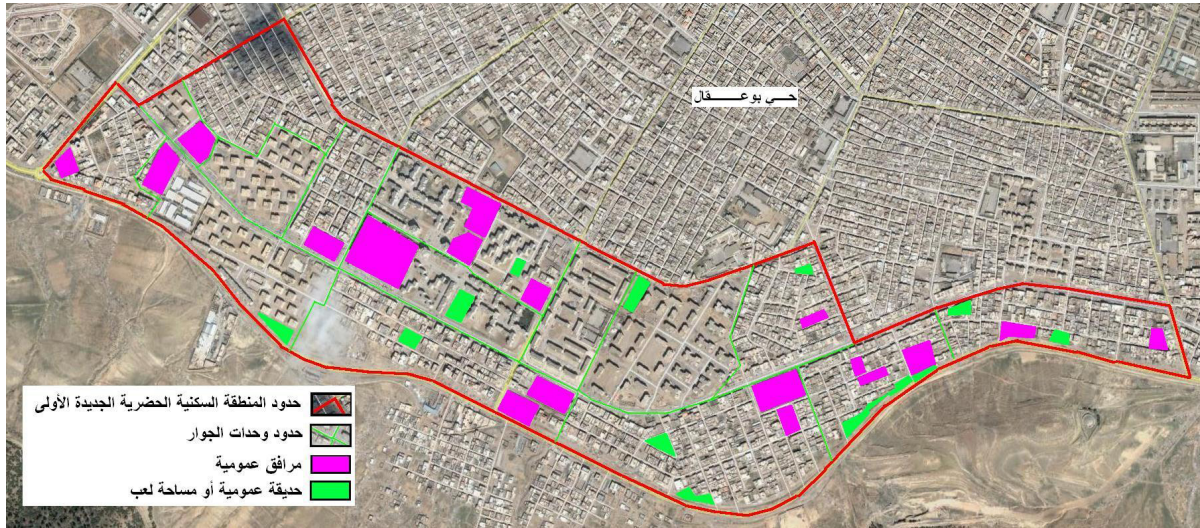
وبالاعتماد على تحليل المؤشرات التخطيطية المعتمدة في تخطيط وتصميم المجال السكني الذي يقسم إلى مساحة سكنية صافية ومساحة مخصصة للمرافق ومساحة موجهة للطرق الأولية والثانوية وكذا المساحة المخصصة للنشاطات الثالثة، على كل من المنطقتين السكنتين الحضريتين الجديدتين؛ نتوصل للنتائج التالية:

- بالنسبة للمنطقة السكنية الحضرية الجديدة الأولى:

يبين الجدول الموالي تقسيم المنطقة السكنية إلى وحدات تخطيطية حيث تم التحديد المكاني للمجالات السكنية الصافية التي هي نفسها

الجدول رقم (٣): توزيع قيم المؤشرات التخطيطية في المنطقة السكنية الحضرية الأولى.

المساحة السكنية الصافية (الوحدات القاعدية)								
الوحدة	المساحة	متوسط	متوسط	النسبة	نسبة	نسبة مساحة	نسبة	نسبة المساحة
التخطيطية	العدد	(هكتار)	عدد	إجمالي	المساحة	الطرق	مساحة	الحرّة
			المساكن	مساحة	المرافق	الثالثة	توقف	
			الخضراء	المرافق	السكنية	السيارات		
وحدة قاعدية	٥٩	٣-١,٥	٣١٨	-	-	١٦٪	٧٪	٢٢٪
وحدة جوار	١٦	١٢-٦	١٢٧٣	١١٪	٠,٤٤	-	-	-
الحي	٤	٣٥-٢٤	٣٢٦٥	٥٪	٠,٩٦	-	-	-
المنطقة السكنية الأولى	١	١٥٠	٦٠١١٤	٢٪	١,٣٦	-	-	-



الشكل رقم (٤): تقسيم المنطقة السكنية الحضرية الجديدة الأولى إلى وحدات تخطيطية. المصدر: (Google earth, 2014)، بتصرف.

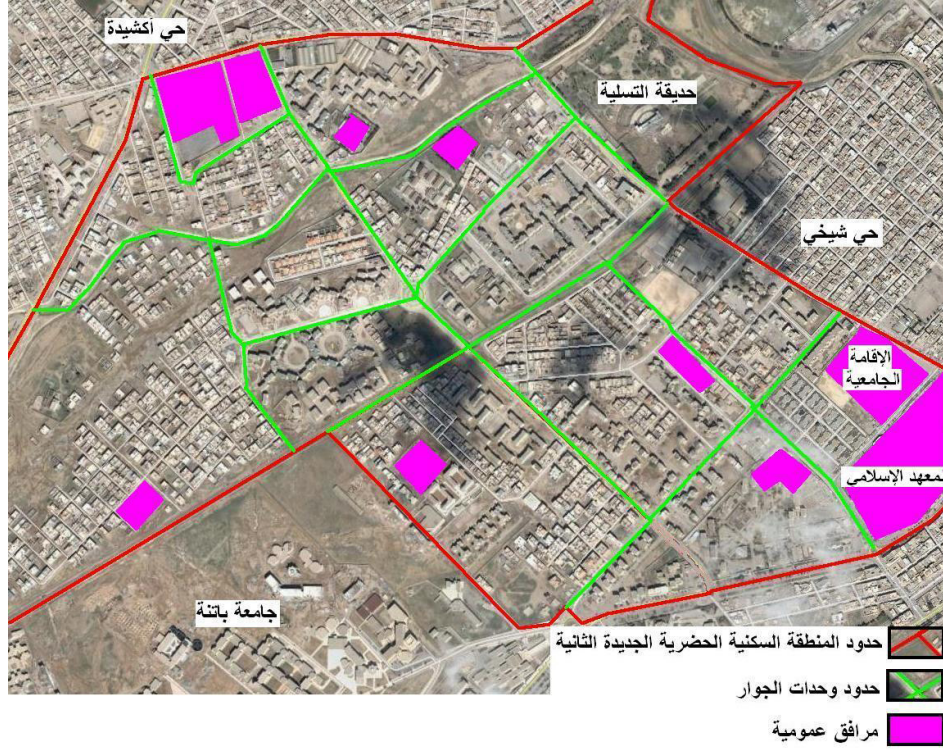
على مستوى المساحة السكنية الصافية (الوحدة القاعدية) يتضح التقارب الكبير في قيم المؤشرات بالمقارنة مع تلك المسجلة في المنطقة السكنية الحضرية الجديدة الأولى. أين نسجل العجز الفادح للمساحات الحرة والمهياة، إذ لا تمثل سوى نسبة ٣٤٪ من إجمالي المساحة السكنية الصافية.

- بالنسبة للمنطقة السكنية الحضرية الجديدة الثانية:

وبتطبيق المنهجية نفسها المعتمدة في تحليل المؤشرات التخطيطية للمجال السكني على المنطقة السكنية الحضرية الجديدة الثانية؛ تحصلنا على المعطيات المدونة في الجدول رقم (٤) حيث نستنتج:

الجدول رقم (٤): توزيع قيم المؤشرات التخطيطية في المنطقة السكنية الحضرية الثانية.

الوحدة	المساحة	متوسط	النسبة	المساحة السكنية الصافية (الوحدات القاعدية)			
				نسبة المساحة الحرة	نسبة المساحة المبنية السكنية	نسبة المساحة الطرق	نسبة المساحة توقيف السيارات
وحدة قاعدية	٣٧	٣-١,٥	٣١٨	-	-	١٢٪	٩٪
وحدة جوار	١٣	١٢-٦	١٢٧٠	٨٪	١,٦٢	-	-
الحي	٣	٣٥-٢٤	٣٢٦٥	١٢٪	٤,٧١	-	-
المنطقة السكنية الثانية	١	١٩٨,٧٨	٣٣٧٩١	٣٣٪	١٥,٣٩	-	-



الشكل رقم (٥): تقسيم المنطقة السكنية الحضرية الجديدة الثانية إلى وحدات تخطيطية. المصدر: (Google earth, 2014)، بتصرف.

فقط على مخططات الكتلة بوصفها أداة لملء الفراغ لا غير (بلقاسم، ٢٠٠٠). بل أصبح أداؤها الوظيفي مقتصرًا على كونها فضاء واسعاً لرمي القمامة ومرتعاً للمنحرفين ليلاً، حيث يحولونها إلى فضاءات للفساد.

(٦،٣) إدراج احتياجات الطفولة في التصميم العمراني للمنطقة السكنية الحضرية الجديدة، شبه معدوم
إن التصميم العمراني للمنطقة السكنية الحضرية الجديدة لا يلبي احتياجات الطفل، ويمكن استنتاج ذلك من خلال:

(٦،٢) الواقع المتدهور للمساحات الحرة، الخضراء والمهياة في مجال الدراسة
من خلال المعاينة الميدانية ثبت لنا أن المساحة الحرة، والخضراء، والمهياة تعاني ضعفاً في التجهيز وتدهوراً متقدماً في الصيانة والنظافة. نتيجة لتراكم سنوات من الممارسة الخاطئة.

فقبل العشرية الحالية لم يكن هناك اهتمام بالمجال الخارجي سواء كان في الواقع أو حتى في التشريع، لدرجة أن المساحة الخارجية أصبحت تستغل من طرف السكان حتى أن بعضهم ضمها إلى مسكنه باستعمال سياج في غياب تدخل السلطات. وعليه فإن المساحات العمومية موجودة

في العديد من الدراسات العمرانية؛ لأن الكثير من أفراد هذه الفئة الاجتماعية الحساسة - أطفالاً وشباباً - يعانون من اضطرابات عاطفية ونفسية يمكن تمييزها والاستدلال عليها بدقة من خلال المعاينة الميدانية لمجال الدراسة أين يمكن ملاحظة النسب المتغيرة للجناحين الذين يدخنون أو يتعاطون المخدرات أو حتى من ملاحظة المشاجرات والمشاحنات التي توظف فيها ألفاظ قبيحة مخلّة بالحياء حتى أضحت لغة التواصل بين الأطفال في الشوارع.

ومن خلال التحليل السابق للمؤشرات التخطيطية للمكونات العمرانية لكلا المنطقتين السكيتين (ZHUN: ٢٠١١) وبالخصوص المؤشرات المتعلقة بالمرافق الملحقّة بالمجال السكني الصافي (طرق الخدمة والمساحات الحرة) بوصفها المرافق التي يتردد عليها الأطفال بكثرة؛ يمكننا استخراج ثلاث نقاط أساسية تؤثر بشكل مباشر على الطفل، وهي كما يلي:

- بالنسبة لتنقل الطفل:

تشير الدراسات الاجتماعية (Wallstrom, 2002) إلى أن ارتباط الأطفال مع أوليائهم أثناء التنقلات المختلفة سواء كانت باتجاه المدرسة أو نحو وجهات أخرى؛ شكل من أشكال التأثير السلبي على طريقة تعلمهم المستقل، حيث يقلل ذلك من إمكانيات اختياراتهم واستجاباتهم الخاصة مع الحالات الطارئة

• كون الفترة الزمنية التي نفذت فيها فكرة المنطقة السكنية الحضرية الجديدة؛ متقدمة ولم يتم العمل بعد بوثائق التعمير الحديثة ممثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) ومخطط شغل الأراضي (POS) اللذين يضبطان جملة من التصورات الرامية لترقية جودة الحياة الحضرية، حيث إن المنطقة السكنية تم إنشاؤها وفقاً لقرار وزاري (الوزارة الوصية) بعد أخذ رأي الجماعات المحلية، حول الدراسة الأولية.

• لم تراعى شروط اندماج هذه المنطقة السكنية مع باقي التجمع الحضري من أجل الاستفادة القصوى من التجهيزات القاعدية والمرافق الموجودة سابقاً.

• اعتماد الدولة على نماذج مستنسخة بتعميم النموذج العمراني نفسه على كل المدن، وهو الأمر الذي أدى إلى إغفال الخصوصيات المحلية لكل مدينة؛ لأن هاجس الدولة هو توفير أكبر قدر من المساكن الاجتماعية، وهو الأمر الذي أثر على الجانب النوعي لها.

كل النقاط السابقة أدت إلى إهمال جودة البيئة السكنية بأبعادها المختلفة، بما فيها إدراج احتياجات مختلف الفئات العمرية وعلى وجه الخصوص فئة الأطفال.

(٧) تأثير الوضعية المأهولة للمنطقة السكنية على

تطور الطفل وتوازنه:

الصحة النفسية للطفل أضحت قضية أساسية

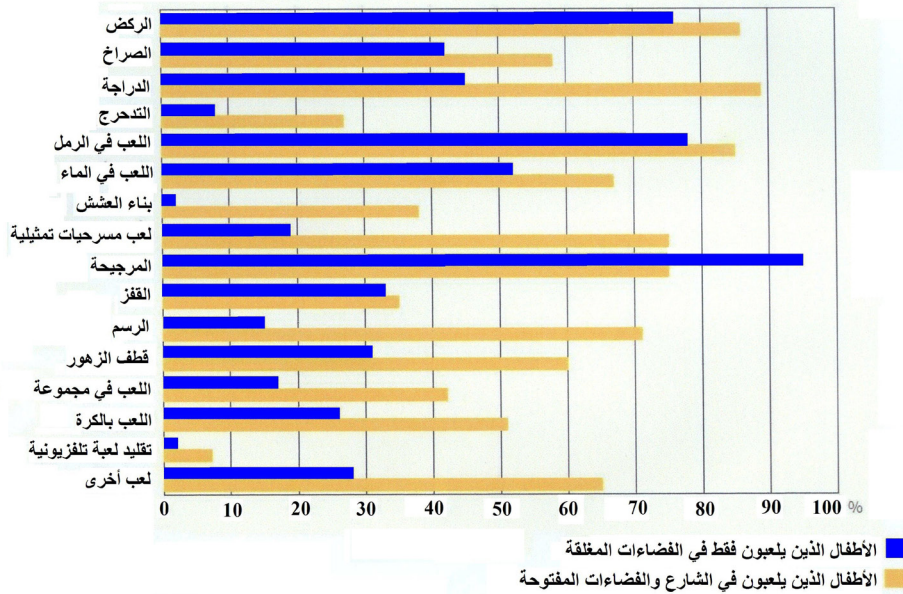
يشكل تهديداً حقيقياً لسلامة تنقلات الأطفال
- بالنسبة للألعاب والفضاءات المخصصة لها:

تشير إحدى الدراسات العمرانية المنجزة في مدينة زوريخ السويسرية (Wallstrom,2002) والمستهدفة لأماكن وطريقة لعب الأطفال الأقل من خمس سنوات، إلى أن الأطفال الذين يستغلون الطريق ميداناً للعب، هم الأطفال الذين يملكون الرغبة للعب لوقت أكثر وبمتعة أفضل من أولئك الأطفال الذين يلعبون في فضاءات مغلقة حتى ولو كانت مساحات خضراء ومهيأة ومغطاة؛ لأن عنصر المخاطرة المتمثل أساساً في حركة المرور بالإضافة إلى الأخطار الأخرى الموجودة في الشارع تزيد من حماسة وعوامل جذب الأطفال، كما تزيد من حجم دائرة أصدقائهم. وشكل الموالى يؤكد نتائج هذه الدراسات.

والمواقف المستجدة. كما يفقدون الكثير من فرص احتكاكهم الاجتماعي وهو الأمر الذي يؤثر في تطورهم النفسي.

في مجال الدراسة نسجل هذا الارتباط الوثيق للأولياء مع أطفالهم خاصة لحظة التوجه نحو المدرسة الابتدائية، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للمتمدرسين الجدد. فمن خلال المعاينة الميدانية نجد أن طفلاً واحداً من كل ثلاثة يصطحبه أحد الأولياء إلى المدرسة يومياً.

من جهة أخرى فإن حالة ووضعية الطرق والمسالك غير المعبدة تؤثر وبشكل كبير على السلامة الجسدية للأطفال إذ إن الغياب التام لممرات الراجلين، والأروقة الخاصة للدراجات الهوائية أو عناصر تفصل بين الحركة الميكانيكية وحركة المشاة، في ظل عدم احترام إشارات المرور واستعمال السرعة؛



الشكل رقم (٦): توزيع توجهات الأطفال وفقاً لمكان ونوع اللعبة المصدر: (Wallstrom,2002).

وهي النقطة الإيجابية الوحيدة التي نجدها
بمجال الدراسة لأن المعاينة الميدانية أثبتت أن فضاء
لعب الأطفال هو الشارع. وكما تمت الإشارة إليه في
العنصر السابق الموضح للواقع المتدهور للمساحات
الحرّة والخضراء والمهيأة، يمكن أن نشير هنا إلى
الغياب التام لأماكن مخصصة للعب الأطفال رغم
أهمية هذه المرافق في ترقية جودة الحياة الحضرية
للساكين.



الشكل رقم (٧): صورة بالاقمار الصناعية توضح الوضعية المتدهورة للمساحات العمومية والتوطين السيئ للعمارات . المصدر: (Google earth, 2014).

- بالنسبة للضجيج والتلوث:
النفائات المنزلية تشكل أهم المشاكل المطروحة
في مجال الدراسة، خاصة أن دراسات سابقة بينت أن
المواطن الجزائري ينتج يومياً ما يعادل ٥, ٠ كلغ
من النفائات الحضرية وقد تصل في المدن الكبرى
كالعاصمة إلى ٢, ١ كلغ في اليوم (وزارة تهيئة الإقليم
والبيئة، ٢٠٠٢). وكونها مخلفات تطرح يومياً وبدون
موعد مسبق فإنها تشكل معضلة حقيقية أمام نقاء
الوسط السكني، في ظل الإمكانيات المسخرة
للتخلص منها والتي نراها غير كافية ولا تفي

• بالغرض.

يضاف إلى هذه النفايات المنزلية التي تكون في متناول الأطفال؛ ملوثات بصرية حيث تعرف على أنها كل تغير غير مرغوب فيه في عناصر البيئة العمرانية: من إضافات أو كتل بنائية غير قانونية، أو فراغات غير مصممة، أو أية إضافات تتنافر مع البيئة الطبيعية أو الوظيفية أو القيم الدينية أو الحضارية أو الجمالية أو المعمارية، حيث إن هذا التغير يؤدي إلى النفور أو الأذى منه (يحيى عيد، ٢٠٠٨). ومن مظاهر هذا النمط من التلوث بمجال الدراسة نذكر:

• التنافر والتداخل ما بين نمط السكن الجماعي والسكن الفردي.

• تباين المعالجات الهندسية لواجهات السكن الفردي (في أغلبه غير مكتمل) واختلاف علوها حيث لا تحترم الأسس التنظيمية كعرض الشارع وارتفاع التجاور....

• تشويه منظر العمارة بفعل عامل الزمن وتباين استغلال الشرفات حيث نجد أجهزة الهوائيات المقعرة وصهاريج المياه... بالإضافة إلى تشويه الشرفات والواجهات، باستعمال مواد وألوان متنافرة.

• تدهور حالة الطرق والأرصفت وتراكم الأتربة والأوساخ عليها.

• الانتشار العشوائي لنقاط جمع القمامة التي لا يمكن حصر عددها، ومخلفات الحفر والبناء.

• يوضح مخطط الكتلة لمجال الدراسة سوء توطين الأطر المبنية (سوء توزيع العمارات السكنية) وهو ما يؤثر على الاستمتاع بالمتابعات البصرية حسب ما هو موضح في الشكل رقم (٧).

كما تتأثر البيئة الصوتية بالضجيج المنبعث من حركة المرور والمحاور التجارية الموجودة بداخل مجال الدراسة، هذا الضجيج الذي يؤثر على الأطفال بوجه خاص، حيث يساهم في خفض قدرات التعلم والقراءة، بالإضافة إلى مساهمته في ظاهرة اضطراب النوم وقلة التركيز وضعف تواصل الأطفال مع عالمهم الخارجي.

(٨) ضعف كل من الحس المدني وأداء مصالح التسيير، عوامل تفسر وتؤسس لأحياء صديقة للطفل

(٨،١) علاقة الحس المدني بالمستوى الاجتماعي

يهدف إيجاد تفسير اجتماعي لأسباب تدهور المحيط الحضري بمجال الدراسة؛ نستدل بمعطيات إحصائية تم استقاؤها من المصالح الإحصائية للبلدية، حيث تتعلق هذه المعطيات:

- بمتوسط الدخل لكل أسرة.
- نسبة الأفراد الذين تلقوا تعليماً معتبراً (نسبة الحاصلين على تعليم جامعي).
- نسبة الفئة العمرية الشابة.
- حيث يتضح أن في كل من المنطقتين السكنتين

(٨،٢) مبادرة سياسية منعقدة بمجال الدراسة

مبادرة المدن الصديقة للطفل
 The Child Friendly Cities Initiative (CFCI) هي شراكة عالمية بين مجموعة من الفاعلين، تشمل حكومات ومنظمات غير حكومية دولية ووطنية ومحلية تعمل معاً على تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (UNCRC). وتهدف هذه الحركة التي انبثقت من قمة المدن المنعقدة بإستانبول عام ١٩٩٦م؛ إلى إشراك ودعم الحكومات المحلية في تعزيز حقوق الطفل. حيث تقوم بمساعدة البلديات أو إدارات الحكم المحلي على وضع خطط موجهة لفائدة الأطفال، من خلال وضع الأطر القانونية والمؤسسية وفقاً لمبادئ اتفاقية حقوق الطفل، وتخصيص ميزانية للطفل، ورصد التقدم المحرز في ضمان حقوق الطفل (فرانكيسكا، ٢٠٠٥).

أما في مدينة باتنة فإن قضية الاهتمام بأوضاع الأطفال واحتياجاتهم النفسية والاجتماعية بشكل فعلي لتفعيل سياسة المدن الصديقة للطفل؛ لا تزال بعيدة عن التحقيق. حيث لم نسجل أي عملية لتفعيل مشاركة الشباب واليافعين وأبائهم أو القائمين على رعايتهم، على مستوى المبادرة السياسية، فكيف بذلك على مستوى التخطيط الحضري والتهيئة العمرانية؟ حيث لا تزال أدوات التخطيط العمراني بعيدة عن توظيف آراء السكان وأفكارهم التي قد تختلف عن آراء وأفكار الإداريين والمهندسين المكلفين بالدراسات والتخطيط.

الحضريتين الجديتين نجد فئة اجتماعية بسيطة أو محدودة الدخل بالمقارنة مع إجمالي سكان المدينة، كما أن الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً يمثلون ٦٠٪ من إجمالي عدد السكان الكلي في المنطقتين السكيتين. كما لا تتعدى نسبة الأفراد المتعلمين جيداً نسبة ١٠٪ من إجمالي السكان.

هذه المؤشرات تعكس نقص الوعي وغياب ثقافة جودة الحياة الحضرية للأطفال والشباب، وهو الأمر الذي أدى إلى غياب الحس المدني والحضاري للمواطن، وهو ما أدى إلى تدهور مكونات الوسط العمراني.

نتيجة لسلوك السكان المتمثل أساساً في تخلصهم من البقايا والفضلات في أي مكان: مثل الشارع أو الساحات الحرة، بل تعدى الأمر إلى أكثر من ذلك حيث أصبح بعض السكان لا يبحث سوى عن تحقيق مصالحه الخاصة بغض النظر عما قد يسببه من أذى للآخرين. وهو تجسيد للسلوك الاجتماعي الأناني الذي يقع ضمن السلوك الاجتماعي العقلاني.

خاصة أن ماكس فيبر يعرف السلوك الاجتماعي العقلاني (محمد سيد، ٢٠١٠)، بذلك السلوك الذي يخرج من منطقة العقل الظاهري ويتلاءم وينسجم مع طبيعة الحياة الواقعية والموضوعية التي يعيشها الأفراد والجماعات. كما زاد فشل التصميم في عدم تمكين السكان من التكيف مع المكان وعدم قدرة هذا الأخير على تحقيق التفاعل معهم.

(٩) خريطة طريق الأحياء الصديقة للأطفال

بعد النجاعة المحدودة لأدوات التهيئة والتعمير في الجزائر (محمد الهادي، ٢٠٠٨)، والمتمثلة أساساً في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) ومخطط شغل الأراضي (POS)، ونظراً لما تتضمنه سياسة المدينة من رؤية جماعية لتنمية المدينة في خطة عمل تهدف إلى ترقية وإدارة الحكم الحضري وكذا زيادة الاستثمار لتوفير فرص العمل والخدمات وتخفيف مظاهر الفقر بطريقة منتظمة ومستمرة، فقد استوجب تعزيز استراتيجية التهيئة والتعمير بأدوات جديدة وهيئات من شأنها تطوير السياسات الحضرية، وتحسين أداء الإدارة الحضرية، وترفع قدرات السلطات المحلية في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، وتعزيز الشراكات بين متخذي وصانعي القرار والفئات المستهدفة. وعليه يمكننا اقتباس هذه الأدوات الجديدة والهيئات، انطلاقاً مما ورد في القانون التوجيهي للمدينة كما يلي (القانون ٠٦-٠٦):

- أدوات التخطيط المكاني والحضري: تعزيز توجهات المشاريع الرامية للاهتمام بمتطلبات الأطفال في تصاميم عمرانية محددة بدقة، في مخططات شغل الأرض (POS) والمخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير (PDAU) بوصفها الأدوات الأساسية المرتبطة بتخطيط المدن. إذ لا يمكن اقتراح أداة للتخطيط الحضري مخصصة فقط لأماكن الأطفال.

- أدوات التخطيط والتوجيه القطاعية: لتسيير حضري فعال ولضمان التطبيق الناجع

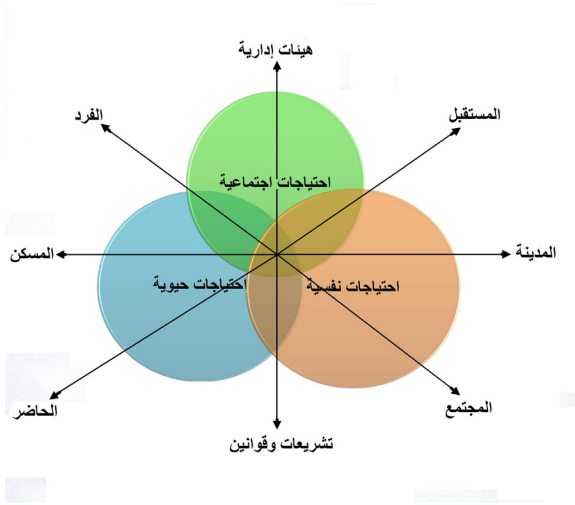
لأدوات التخطيط المكاني والحضري سابقة الذكر، تدرج أدوات جديدة للتخطيط والتوجيه القطاعية على مستوى المدينة ولا سيما تلك المتعلقة بحماية البيئة والتراث الثقافي والنقل والمياه والتجهيزات والمنشآت الكبرى، فلما لا تكون هناك أداة قطاعية خاصة برعاية وتنمية الطفولة يتم إعدادها من طرف المختصين في التنشئة، التربية، الصحة، العمران...

- أدوات الشراكة: أن المدينة تحتاج اليوم إلى عناية أكثر فيما يتعلق بتسييرها بوصفها فضاء حيوياً ومعقداً، يشترط فيه توازن المصالح بين كل الفاعلين. وعليه أصبح اليوم الحديث عن «عقد الحي» والذي سيصبح أداة عملية ملموسة يتم من خلاله إشراك المواطنين في حماية المحيط وتحمل مسؤولية صيانة المرافق العمومية والحفاظ على الطابع الجمالي لأحيائهم. وعقد الحي هو وثيقة قانونية يندرج ضمن «عقد تطوير المدينة» الذي هو: اتفاق اكتتاب مع جماعة إقليمية أو أكثر و/أو فاعل أو شريك اقتصادي أو أكثر في إطار النشاطات والبرامج التي تنجز بعنوان سياسة المدينة.

وفي هذا السياق يمكن تجسيد مبادرة المدن الصديقة للطفل من خلال وضع بنود موجهة لفائدة الأطفال، في عقود الأحياء أو بتنظيم اتفاقية لحقوق الطفل ضمن عقد تطوير المدينة.

- أدوات الإعلام والمتابعة والتقييم: أمام رغبة المجتمع في المشاركة لبناء مجتمع معلومات جامع،

وفق مقارنة مدروسة يؤدي إلى إعداد مشروع جيد تمثل فيه رفاهية الطفل غاية محققة. حيث كلما ازدادت درجة تداخل الدوائر مكمل بعضها بعضاً الآخر؛ ازدادت رفاهية الطفل وأضحى المشروع مثالياً. حسب ما هو مبين في الشكل التالي:



الشكل رقم (٩): تصور لرهانات تحقيق أحياء صديقة للطفل.

ولإعداد مشروع جيد تمثل فيه رفاهية الطفل غاية محققة؛ لا بد أن يتضمن المشروع الحضري إدراج الشروط أو الأبعاد التالية:

- البعد الزمني بوصفه ضرورة لبرمجة مشاريع التنمية في آجال مختلفة (الحاضر والمستقبل) بمعنى أن يكون للمشروع أهداف في الآجال القريبة والبعيدة.
- البعد المكاني لأن التخطيط عمل شامل لكل المجال وتنظيم الجزء منه مبني على تنظيم الكل (من مقياس المسكن إلى مقياس المدينة). ونقصد هنا أن

يستطيع كل فرد فيه أن يخلق المعلومات والمعارف وأن ينفذ إليها وأن يستخدمها وأن يتقاسمها، بما يعين الأفراد والمجتمعات على تحقيق إمكاناتهم الكاملة وتحسين نوعية حياتهم، فمن الضرورة التفكير في وسائل إعلام كتخصيص برامج إذاعية أو نشر مجلات تهتم بمختلف شؤون الطفل. وكذا التفكير في هيئات جديدة أو مصالح مستحدثة في هيئات قائمة تتابع احتياجات الطفل، مثل: تخصيص مكتب لحقوق الطفل يكون ملحقاً بالمرصد الحضري للمدينة.

- أدوات التمويل: على اعتبار أن توفير قدر كاف من السيولة المالية أحد المتطلبات الضرورية لتجسيد المشاريع العمرانية، والبرامج الثقافية الموجهة أساساً للطفل. فكما أن البلدية أغلفة مالية مخصصة للتنمية المحلية، فإنه من الضروري إنشاء أدوات تمويل بتخصيص اعتماد مالي للهيئات المشرفة على تلبية احتياجات الطفل، بالاقتطاع من الضرائب والرسوم المحلية والإعانات الحكومية التي تشكل المصدر الأساس لتمويل برامج العمرانية، بالإضافة إلى فضل دور المستثمرين الخواص والعموميين في المساهمة في التنمية.

وعليه فإن توظيف هذه الأدوات الجديدة، وعلى وجه الخصوص أدوات الإعلام والرصد مهم جداً لتجسيد أحياء صديقة للطفل، تركز على ثلاثة اهتمامات تنموية رئيسة هي: تلبية احتياجاته الحيوية، والنفسية والاجتماعية. إذ إن تداخلها بتناغم وتكامل

الحررة التي تم إعادة تصنيفها على أنها مساحات شاغرة يجب استغلالها وهو الأمر الذي يؤثر سلباً على تهيئة الساحات العمومية وتنظيمها، ومن ثم على نوعية البيئة السكنية. بالإضافة إلى أن دفاتر الشروط الموجهة لمكاتب الدراسات لا تحوي أية إشارة إلى الاهتمام بالمساحات الحررة، الخضراء والمهياة، مع وجود تعليمات من الوزارة الوصية تشدد على ضرورة عدم تبذير العقار وإنجاز أكبر قدر ممكن من السكنات (تشجيع رفع كثافة الأطر المبنية)، وهذا في ظل جهل عدد معتبر من المهندسين للأسس والقواعد الخاصة بتهيئة وتصميم المساحات التي تلبى كل تطلعات الأطفال.

ومن خلال هذا البحث المتواضع يمكن أن نقترح بعض التوصيات:

- حتمية إعداد استراتيجية جادة لمعالجة القضايا والمشكلات البيئية والمحافظة على صحة البيئة وحمايتها في المدن الجزائرية، تكون جامعة لكل الأطراف والفاعلين؛ كالسلطات المحلية، والمواطنين، والمتعاملين الاقتصاديين، والإعلاميين، والأكاديميين... مع الأخذ بنتائج الدراسات البيئية وخاصة تلك التي تركز على النواحي الإنسانية والمستويات البيئية المطلوبة والجدوى الاقتصادية من استرجاع النفايات.

- تعزيز هياكل ووسائل الإدارة الحضرية بوسائل تعتنى بقضايا الطفولة والبيئة مع اتخاذ كافة الإجراءات الوقائية والعلاجية بدعم برامج توعية

المشروع الذي يهدف إلى رفاهية الطفل، يجب أن يراعي هذه الرفاهية في مقاييس مختلفة بدءاً بمقياس الوحدة السكنية إلى غاية مقياس المدينة.

- البعد الإداري والسياسي للمشروع ويقصد بذلك ضرورة وجود هيئات أو مصالح إدارية تشرف على متابعة تنفيذ المشروع باتخاذ القرارات التشريعية والإدارية المناسبة (مثل: هيئة مرصد المدينة)، وبالإشراف على الاتفاقات والعقود (عقود تطوير المدينة). وهي الأمور التي من شأنها تجسيد المشروع.
- البعد الكمي والنوعي: فحتى يكون المشروع الحضري الموجه للطفل يندرج ضمن فلسفة التخطيط المستدام الذي يهدف إلى مضاعفة الثروة حسب الموارد المتاحة (أدوات التمويل) والمحافظة على النوعية الجيدة للبيئة بإشراك الجميع (الفرد والمجتمع)؛ فإنه من الضروري التفكير في مصادر تمويل متعددة وأدوات إعلام يستشار من خلالها جميع أفراد المجتمع فيها.

(١٠) الخلاصة والتوصيات

في دراستنا لأحياء المنطقتين السكنيتين الجديتين في مدينة باتنة؛ تبين أن عملية إنجازها تمت عبر مراحل زمنية مختلفة بل لا يزال بعض التخصيصات السكنية في حالة ورشة إلى يومنا هذا. كما قد ثبت أنه بعد الانتهاء من تشطيبات المساكن الجماعية وتوزيعها على المستفيدين، يتم تسجيل مشاريع سكنية جديدة داخل المساحات

تبتتها الدولة الجزائرية في فترة الثمانينيات لتلبية الحاجة التوسعية للمدن، بإنشاء مجموعة من عمارات السكن الجماعي.

:PDAU

(Plan Directeur d'Aménagement et d'Urbanisme) المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير هو مخطط توجيهي من الجيل الثالث من أدوات التهيئة والتعمير، جاء بديلاً للمخطط العمراني الموجه (PUD) وللمخطط العمراني المؤقت (PUP)، متجسداً في تقرير توجيهي يصطحبه مستندات مرجعية بيانية. فهو أداة للتخطيط المكاني والتسيير الحضري، يضبط ويحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية على مستوى كامل المدينة، ويضبط الصيغ المرجعية لمخططات شغل الأراضي.

Plan d'Occupation du Sol : POS

الأراضي هو تقرير مصحوب بمستندات وخرائط بيانية تثبت القواعد العامة لاستعمال الأراضي، يعين الكمية الدنيا والقصى من البناء المسموح به ويضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنىات، كما يحدد المساحة العمومية والمنشآت ذات المصلحة العامة وكذلك مواصفات طرق المرور.

الوحدة القاعدية (L'Unité de Base) هي وحدة

تخطيطية للمجال السكني في الجزائر، حيث إن عملية ضم مجموعة من الوحدات القاعدية يشكل لنا وحدة جوار (مجاورة سكنية). ويقدر متوسط حجمها بـ ٢٠٠ مسكن. والوحدة القاعدية هي

المواطنين وحثهم على حماية بيئتهم والابتعاد عن السلبيات التي تؤدي إلى التلوث والسلوكيات الأخرى التي ينتج عنها تدهور المحيط، وتدريب وتأهيل المكلفين بتخطيط وتسيير المدن والبلديات تدريباً حديثاً في مجال الصحة الحضرية وحمايتها.

- الاهتمام بالتوسعات الحضرية والأخذ بأسلوب التعمير التوافقي مع ضرورة إعداد عقود تطوير الفضاءات الحضرية، والالتزام بقوانين حماية الطفولة وترقيتها مع الأخذ في الحسبان القوانين والاتفاقيات الدولية والإقليمية المرتبطة بالتأثير على تنشئة الطفولة.

- ضرورة قيام شرطة العمران بدورها في الحد من مظاهر الإهمال البيئي وفي ضبط المخالفات البيئية، والتجاوزات على حقوق الطفل.

- التعامل مع فئة الشباب بأسلوب علمي وحضاري وذلك بتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم وإشراكهم وإعلامهم بانتظام تشارك في ذلك جمعيات المجتمع المدني وجميع المؤسسات المعنية.
- رصد الأغلفة المالية الكافية لإنجاز مجمع سكني متكامل بيئياً؛ لأن الوضع الحالي يبين أن الميزانيات بالكاد تكفي لدراسة ومتابعة وإنجاز البناء مع ملحقاته الصحية فقط.

(١١) قائمة المصطلحات:

المنطقة ZHUN : zone d'habitat urbain nouvelle

السكنية الحضرية الجديدة، هي سياسة عمرانية

عنون نورالدين. "دور البنية التجارية في تنظيم المجالات الحضرية، حالة مدينة باتنة"، رسالة دكتوراه علوم غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، (٢٠١٢م).

لعروق محمد الهادي. "التحسين الحضري آلية للارتقاء بجودة الحياة في المدينة الجزائرية" مجلة مخبر التهيئة العمرانية جامعة منتوري قسنطينة، العدد (٠٩)، (٢٠٠٨م).

مونتي فرانثيسكا. "ماذا يجعل المدينة صديقة للطفل"، شبكة معلومات حقوق الطفل، (٢٠٠٥م).

نجدي محمد سيد. "دراسة سوسيولوجية عن الملوثات البيئية في المناطق السياحية بصعيد مصر دراسة مطبقة على منطقتي الأقصر وأسوان"، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية caps ، <http://www.Cpas-egypt.com>، (٢٠١٠م).

وزارة تهيئة الإقليم والبيئة. "تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر"، الجزائر، (٢٠٠٢م).

وزارة تهيئة التهيئة العمرانية "حوصلة المناطق السكنية الحضرية الجديدة في الجزائر"، الجزائر (١٩٨٧م).

يوهانسن يحيي عيد. "التلوث البصري وتأثيره على سلوكيات الإنسان واستيعابه للفراغات العمرانية العامة"، جامعة عين شمس، (٢٠٠٨م).

المساحة السكنية الصافية (SRN) التي تتكون من مجموع المساحة المبنية السكنية (SBH)، والمساحة الحرة (SL)، ومساحة طرق الخدمة أو الطرق الثالثة (SVT)، ومساحة توقف السيارات (SST).

المراجع

المراجع العربية:

التجاني بشير. "التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر". ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، رقم النشر ١٠٦٤٣٧٣، (٢٠٠٠م).

حركات محمد الأمين. "المناطق السكنية الحضرية الجديدة في الجزائر تعمير أم بناء دراسة حالة مدينة سكيكدة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، (٢٠٠١م).

ذيب بلقاسم وآخرون. "البيئة العمرانية بين التخطيط والواقع الأبعاد التخطيطية والتحديات الاجتماعية"، مجلة علوم إنسانية جامعة قسنطينة، عدد (١٣)، (٢٠٠٠م).

عاسي عبد الحليم وبوجلال لزهري. "تهيئة العقار الحضري الغير مبني بالمساحات الخضراء في مشاريع العمران والعمارة دراسة ميدانية لواقع مشاريع السكن الجماعي بمدينة باتنة"، مقالة بحثية مقدمة في ندوة التنمية العمرانية الأولى، التطوير العقاري والإسكان المستدام، الدمام - أكتوبر (٢٠١٠م).

- Najdi Mohamed Sayed.** “a sociological study of environmental pollutants in the tourist areas of Upper Egypt study applied to the areas of Luxor and Aswan” Centre of planning and architectural studies (cpas), <http://www.Cpas-egypt.com>, (2010).
- The Ministry of Spatial Planning and the Environment.** “a report on the status and future of the environment in Algeria”, Algeria, (2002).
- The Ministry of Spatial Planning.** “vacuolation new urban residential areas in Algeria”, Algeria, (1987).
- Johansen aide Yahya.** “visual pollution and its impact on human behavior and absorb urban public spaces”, Ain Shams University, (2008).

English References:

- Merlin Pierre & Choay Françoise.** “Dictionnaire de L’urbanisme et de L’aménagement”, Achvé d’imprimer sur les presses de l’imprimerie France Quercy, 46001 Cahors, Dépôt légal – N : 50321(2005).
- Wallstrom.M.** “Villes d’enfants, villes d’avenir Margot Luxembourg” , Office des publications officielles des Communautés européennes, (2002).
- Zucchele Alberto.** “Introduction a L’urbanisme Opérationnel et a la Composition”, l’Office des publications universitaires .vol.3. - Alger. (1984).

Arabic References:

- Tijani Bachir.** “urbanization and land in Algeria”, the Office of University Publications Publication No. 1064373, (2000).
- Harkat Mohamed Lamine.** “areas of urban habitat news in Algeria, urbanization or construction, the case study of the city of Skikda”, unpublished MA thesis, University of Constantine Mentori, (2001).
- dhib Belkacem and other.** “urban environment between urban planning and the reality of fact-dimensional and social challenges”, Journal of Human Science , University of Constantine, Nbr13 (2000).
- Asasi Abdul Halim and Bodjelal lazhar.** “Spatial undeveloped urban land in green areas in urban planning and architectural projects, a field study of the reality of mass housing projects in Batna” ,the first urban Development seminar: real estate development and sustainable housing Damam, October(2010).
- Anoune Nourdine.** “The role of business structure in the organization of urban spaces, where the city of Batna” PhD thesis, unpublished Mentori University Constantine, (2012).
- larouk Mohamed El-Hadi.** “urban upgrading as a mechanism to improve the quality of life in the Algerian town” laboratory review of regional planning, Mentori University, Nbr(09), (2008).
- Monte Francesca.** “What makes a child friendly city”, Network information on the rights of the Child, (2005).

The Reality Of Residential Neighborhoods, For The Child-Friendly Cities A Case Study Of Areas Of New Urban Housing In Batna

Nourdine Anoune

Master of Conference, Urban Planning specialty

Department of Earth Sciences and The Universe, Faculty of Science, University Hadj Lakhdar - Batna, Algeria.

Noro01975@yahoo.fr

Received 1/6/2014 ; accepted for publication 18/12/2014

Abstract: In 1996, the second conference of the united nation about Human settlements permitted the appearance of the international initiative about the child friendly city. The conference also admitted that the prosperity of children is a principal proof of a healthy housing condition and a democratic society.

The topic of the research discusses the planning indicators for Areas of new urban housing as it plays an essential role in the fiction between the static, it is there the research anis to assess the efficiency of the current situation of the use in achieving the well-being children in particular.

Our choice for this for Areas of new urban housing in the city of Batna comes as a model to look for the guarantees that must be available in the relationship between children and the houses they live in.

The research concluded that the Areas of new urban housing, come with the aim of increasing the capacity of the reception Algerian cities, urban identified as a model in which the proportion of all the ingredients urban accurately, but it lacks the elements of urban customized to the needs of both children was vital, psychological, or even social.

The survey also finds that breaking laws when building houses, especially to build houses over green spaces contributed to the low level of public spaces. and leads to the bad quality of services accompanying the houses.

Besides, the limited competencies used in the field of building especially those competencies that keep the children rights.

All these contributed to the bad taste behave our that devastates the high living conditions. Since the child friendly city is a system of local government, obliged to apply the children's rights; the voice of children, their needs, their rights is a part of the general policies and programs. So, I think that the child friendly city is a city which complies with everybody.

Key words: The child rights, Planning Indicators, The child friendly city, The child needs, Batna.

